الصباح الاقتصادية
12
العدد 2709 - السنة التاسعة
الإثنين 7 جمادى الاخرة 1438 - الموافق 6 مارس 2017
Monday 6 March 2017 - No.2709 - 9th Year

السعري يتخطى مستوى 6800 نقطة

موجات الشراء على عموم الأسهم تعيد النشاط لمؤشرات البورصة

البورصة تستعيد بريقها الأخضر

اغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس على ارتفاع إثر موجات الشراء على عموم الأسهم التي كانت في مرمى المتاجرة مما انعكس على إغلاقات المؤشرات الرئيسية الثلاثة التي سكنت الخانات الخضراء لاسيما السعري الذي تخطى مستوى 6800 نقطة.

وكان لافتا من المسار العام لساعات الجلسة المكاسب التي حققتها الحركة على الأسهم القيادية المكونة لمؤشر (كويت 15) بسبب التركيز على شركات منتقاة منها (زين) و(البنك الوطني) و (بيتك).

واستهدفت أوامر المتعاملين الأفراد الأسهم التي أعلنت خلال الجلسات الماضية توزيعات على مساهميها وسط تركيز على أسهم الشركات العقارية في حين أدت قطاعات البنوك والمواد الاساسية والاتصالات دورا في مساندة المؤشر العام لمستوى مقاومة جديد رغم أن السيولة كانت ضعيفة.

وحققت 70 شركة من أصل 179 شركة مدرجة أرباحا 1ر46 مليار دينار كويتي عن العام الماضي وبلغ عدد الشركات التي سجلت نموا في ربحية أسهمها 40 شركة في حين سجلت 28 شركة تراجعا في ربحية أسهمها بينما تكبدت 8 شركات خسائر.

وتابع المتعاملون إفصاحات الشركات ومنها إعلان (هيومن سوفت) صفقة ذات طبيعة خاصة بعدد 510 آلاف سهم وقرار (دانة الصفاة) الغذائية بشأن العرض المقدم للشركة لشراء شركة لبنان إضافة إلى إفصاح (ميتاب) بخصوص رغبة في الاستحواذ على شركة غير مدرجة.

وافصحت شركة (الامتياز) عن ترسية مناقصة على شركة تابعة (الدار للهندسة و الإنشاءات) متوقعة أن تحقق هامش ربح من 2ر0 إلى 4ر0 في المئة من قيمة المناقصة.

وقالت الشركة في إفصاحها على موقع بورصة الكويت إن نسبة هامش الربح نسبة تقديرية وغير ثابتة و تتغير صعودا وهبوطا على ضوء مراحل سير المشروع ومدة التنفيذ ونسب الإنجاز ومدى تحقيق النتائج الفعلية بعد التنفيذ الكامل للمشروع.

ومع الارتفاع الذي طاول العديد من الأسهم جاءت شركات (النخيل) و(سنام) و(نابيسكو) و(وثاق) و(الانظمة) في قائمة الشركات الأكثر ارتفاعا في حين استحوذت أسهم (أعيان) و(الإثمار) و(ابيار) و(دانة) و(برقان) على قائمة الشركات الأكثر تداولا.

واستهدفت ضغوط البيع وعمليات جني الأرباح العديد من الشركات وفي مقدمتها (معادن) و(م سلطان) و(زيما) و(العقارية) و(المال) في حين شهدت الجلسة ارتفاع أسهم 53 شركة وانخفاض اسهم 46 شركة من إجمالي 146 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر اسهم (كويت 15) على 16ر8 مليون سهم بقيمة نقدية بلغت 7ر3 مليون دينار كويتي تمت عبر 568 صفقة نقدية ليغلق المؤشر عند مستوى 976ر9 نقطة.

وأقفل المؤشر السعري مرتفعا 37ر5 نقطة ليبلغ مستوى 6804ر5 نقطة محققا قيمة نقدية بلغت 21ر12 مليون دينار (نحو 68ر7 مليون دولار أمريكي) من خلال 200ر9 مليون سهم تمت عبر 5196 صفقة نقدية.

بنك الائتمان يوقع مع «ماكنزي آند كومباني» عقد «هيكلة التمويل العقاري»

جانب من توقيع العقد

اعلن بنك الائتمان الكويتي توقيعه عقد مشروع إعادة هيكلة التمويل العقاري مع شركة (ماكنزي آند كومباني العالمية) المتخصصة في الاستشارات الاقتصادية.

وقال نائب رئيس مجلس الإدارة المدير العام لبنك الائتمان الكويتي صلاح المضف في تصريح صحافي ان مدة العقد 60 أسبوعا موضحا ان المشروع يأتي في إطار سعي إدارة البنك إلى المحافظة على استدامة التمويل العقاري للمواطنين.

واضاف ان ادارة البنك قررت دراسة مشروع إعادة هيكلة التمويل العقاري اضطلاعا بمسؤولياتها حيال تلك التطورات ومواكبة للمتغيرات الجديدة وللمحافظة على استمرارية ديمومة دور البنك في تمويل القروض العقارية.

وعن ما اثير بشان نظام الرهن العقاري الذي يدرسه البنك اوضح المضف أن البنك يعد أحد الخيارات المساندة التي تسهم في حل القضية الإسكانية ولا يزال في طور الدراسة.

وافاد ان النظام سيعرض على كل الجهات ذات الصلة وسيمر بكل القنوات القانونية في حال تم التوافق على الأخذ به.

واوضح انه سيتم اتخاذ كل الضمانات الكفيلة بحسن تطبيقه بحيث يكون رافدا جديدا ومهما للاسهام في حل القضية الاسكانية للتيسير على المواطنين.

ويعد بنك الائتمان الكويتي مؤسسة عامة ذات شخصية معنوية مستقلة تحت اشراف وزير الدولة لشؤون الإسكان طبقا للمرسوم رقم 81 لسنة 2007 ويتولى منح القروض الإسكانية للمواطنين إضافة إلى خدمات أخرى.

حمادة: «المالية» تعتمد بشكل أساسي على التطور التكنولوجي

أكدت وزارة المالية الكويتية حرصها على جعل التطور التكنولوجي جزءا أساسيا من أدوات العمل التي يتم توفيرها لموظفي الوزارة والمتعاملين معها بشكل مستمر ومتجدد.

وقال وكيل وزارة المالية خليفة حمادة في بيان صحافي إن (المالية) قامت بربط نظام المراسلات والتوقيع الإلكتروني المستخدم في الوزارة مع نظام التراسل الإلكتروني الحكومي بداية من مطلع مارس الجاري.

وأضاف حمادة أن عملية الربط تمت بالتنسيق والتعاون مع الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات موضحا أن الوثائق الصادرة من (المالية) والمرسلة لجميع الجهات الحكومية مطابقة لقانون المعاملات الإلكترونية.

وأشار إلى إمكانية مخاطبة الجهات غير الحكومية عن طريق تصدير الكتب الرسمية المرسلة من الوزارة مباشرة من خلال نظام المراسلات والتوقيع الإلكتروني إلى البريد الإلكتروني الرسمي للجهة المستلمة بشكل مطابق لقانون المعاملات الإلكترونية بخصوص المراسلات الحكومية.

ويعد مشروع التراسل الإلكتروني أحد مشروعات منظومة الحكومة الإلكترونية بدولة الكويت و يسهم في تقليص الدورة الزمنية للمراسلات الحكومية بنسبة 98 في المئة فضلا عن توفير أقصى درجات المرونة والسرية في تبادل المراسلات الحكومية إلكترونيا بديلا عن التراسل اليدوي.

«الاحصاء» الكويتية: انخفاض الرقم القياسي لأسعار المنتجين 0.93 في المئة بالربع الأخير

قالت الادارة المركزية للاحصاء الكويتية ان الرقم القياسي لاسعار المنتجين في الكويت انخفض في الربع الرابع من عام 2016 بنحو 0ر93 في المئة ليبلغ 2ر64 نقطة مقارنة بالربع الثالث من العام ذاته.

واضافت الادارة في احصائيتها ان الرقم القياسي لمجموعة الصناعات الاستخراجية انخفضت 1ر38 في المئة نتيجة ارتفاع الرقم القياسي لاسعار استخراج النفط بنحو 1ر56 في المئة.

واوضحت ان اسعار الصناعة التحويلية سجلت انخفاضا بنسبة 0ر55 في المئة نتيجة لانخفاض اسعار مجموعة تكرير النفط بنحو 0ر67 في المئة مشيرة الى التاثير المباشر لمجموعتي استخراج النفط وتكرير النفط على الصناعات الاستخراجية والتحويلية نظرا لاهميتهما النسبية داخل سلة السلع.

وذكرت انه بمقارنة الرقم القياسي لاسعار المنتجين بين الربع الرابع من 2016 والفترة المماثلة من 2015 يظهر ارتفاعا بنسبة 14ر24 في المئة اذ قفزت مجموعة الصناعة الاستخراجية بنسبة 23ر33 في المئة بسبب ارتفاع اسعار مجموعة استخراج النفط بنحو 23ر16 في المئة.

وبينت ان مجموعة (الصناعة التحويلية) ارتفعت بنسبة 6ر78 في المئة من جراء ارتفاع اسعار مجموعة تكرير النفط بنسبة 9ر61 في المئة.

وافادت (الاحصاء) ان الرقم القياسي لاسعار المنتجين ارتفع خلال ديسمبر الماضي بنسبة 7ر78 في المئة مقارنة بنوفمبر الماضي نتيجة ارتفاع اسعار مجموعة (الصناعات الاستخراجية) بنسبة 12ر89 في المئة.

ولفتت الى ارتفاع اسعار مجموعة الصناعات التحويلية بنسبة 3ر13 في المئة خلال ديسمبر الماضي نتيجة ارتفاع اسعار مجموعة تكرير النفط بنسبة 5ر32 في المئة في حين ظلت اسعار مجموعة الماء والكهرباء ثابتة خلال الفترة نفسها.

ويعد الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين مؤشرا مهما يرتبط بالاداء الاقتصادي لانه يعكس القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية وتاثيرها على الميزان التجاري للاقتصاد المحلي.

كما يعد هذا الرقم من المدخلات المعلوماتية المهمة لحساب معدل النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

«أسواق المال»: فريق تنمية الأسواق يستهدف تطوير البنية التحتية

قالت هيئة أسواق المال الكويتية ان فريق تنمية الأسواق التابع للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الاسلامي (كومسك) يستهدف تطوير اسواق المال عبر تطوير بنيتها التحتية والأدوات الاستثمارية.

واضافت الهيئة في بيان صحافي ان المهمة الرئيسية للفريق الذي تترأسه الكويت وباشر مهامه في فبراير الماضي تتمثل في تقديم المبادرات وفق اسس علمية ومنهجية واضحة ودراسة واقع الأسواق المالية في الدول الأعضاء لتحقيق الترابط والتعاون وتبادل الخبرات في مجال تنمية الأسواق.

وأوضحت أن الفريق يسعى إلى تقديم مبادرة لتطوير أسواق المال عبر تطوير بنيتها التحتية والأطراف المشاركة في منظومة ما بعد التداول موضحة ان المبادرة تأتي تماشيا مع خطط الهيئة المتعلقة بتطوير هذه المنظومة في دولة الكويت وتعزيزا للخبرة المكتسبة خلال الفترة السابقة في هذا الشان.

وذكرت انها تسعى من خلال هذه المبادرة إلى تطوير الأدوات الاستثمارية المتوفرة في أسواق المال والتشريعات المنظمة لذلك والأدوات والآليات المناسبة لإدارة المخاطر النمطية في أسواق المال ودور هيئات أسواق المال في الحد من تلك المخاطر.

واضافت ان المبادرة تستهدف تصنيف أسواق المال في الدول أعضاء المنظمة لدى مؤسسات التصنيف العالمية وأهم العقبات التي واجهتها.

يذكر أن هيئة أسواق المال الكويتية تم تزكيتها خلال العام الماضي لرئاسة فريق تنمية الأسواق لمنتدى اسواق المال في اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (كومسك) خلال اجتماعها السنوي الذي عقد في اسطنبول.

وتأسست لجنة (كومسك) عام 1981 وتضم في عضويتها 57 دولة وتسعى لتحقيق قائمة بالأهداف منها التصدي إلى المعوقات الاقتصادية التي تواجه الدول الإسلامية وبذل الجهود الوافية للمساهمة بتطوير اقتصاديات الدول الأعضاء.

«الدولي» يرعى مشروع «صناع المستقبل» في نسخته الرابعة

نواف ناجيا

التزاماً منه بالمساهمة الفعالة في بناء وتطوير الاقتصاد الوطني، قدم بنك الكويت الدولي مؤخراً رعايته الذهبية للدورة الرابعة من مشروع «صناع المستقبل» التابع لاتحاد الصناعات الكويتية. ويأتي «صناع المستقبل 4» بعد نجاح المشروع لثلاثة أعوام متتالية، وقد تضمن في أجدد دوراته برنامج لتأهيل وتوظيف الطلبة حديثي التخرج ممن يسعون للعمل في القطاع الصناعي.

في دورته الرابعة، ركز مشروع «صناع المستقبل» على الجانب العملي والميداني، حيث تخلله لقاءات تنويرية للطلبة المشاركين في مقر غرفة تجارة وصناعة الكويت، ولقاءات تنويرية للطلبة المتوقع تخرجهم في كل من الكلية الأسترالية في الكويت وجامعة الشرق الأوسط الأمريكية، إلى جانب طلبة معهد الدراسات التكنولوجية. كما شمل المشروع برنامجاً توعوياً تتضمن زيارات ميدانية للمناطق الصناعية في صبحان وعشيرج، وبرنامج تدريب ميداني (internship) في القطاع الصناعي.

وبهذه المناسبة، صرح مدير وحدة الاتصال المؤسسي في البنك، نواف ناجيا: «إن رعاية «الدولي» للمشروع أتت في إطار جهودنا المتواصلة لتقديم كل الدعم والرعاية لفئة الشباب في مجتمعنا وعلى كافة الأصعدة، حيث اننا نؤمن بان الطلاب هم صناع الغد وقادة المستقبل. كما تأتي مشاركتنا في البرنامج في اطار حرصنا على ترجمة الرغبة السامية لصاحب السمو امير البلاد حفظه الله بأهمية تشجيع القطاعات الانتاجية في البلاد وعلى راسها القطاع الصناعي المحلي، بما يخدم تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري».

ومن جانبها، اعربت مدير عام اتحاد الصناعات الكويتية، هدى البقشي، عن امتنانها للجهات الراعية التي شاركت في المشروع، مما عكسه من مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وقد اشارت البقشي انه في ظل التوجه العالمي إلى الاهتمام بالاقتصاد الابداعي والارتقاء بالصناعات، اعتبارا بانها من أهم المصادر البديلة للدخل القومي، يسعى الاتحاد إلى ابتكار واستحداث انشطة ومشاريع تساهم في النهوض بالقطاع الصناعي المحلي لدفع عجلة الاستثمار والتنمية الصناعي. كما يقوم بالتركيز على إنشاء برامج تسعى إلى تشجيع الفئة الشبابية على الالتحاق بالقطاع الصناعي.

والجدير بالذكر ان الدولي، ومن خلال برنامجه المتكامل للمسؤولية الاجتماعية، يولي اهتماما كبيرا بدعم المبادرات التثقيفية للشباب، التي تهدف إلى تعزيز إمكانياتهم وتحفيز طاقاتهم الإبداعية وقدراتهم الإنتاجية، وذلك من أجل مساعدتهم على تحقيق أحلامهم والمساهمة بدور إيجابي في بناء مستقبل أفضل للكويت.